فوائض الميزانية ومشكلات الإسكان

مشاهدات

عصمت الموسوي
esmato5@hotmail.com

المقترح برغبة المقدم ذو الطابع الاستعجالي من كتلة الاصالة النيابية لتخصيص جزء من الفائض في الميزانية العامة لتمويل طلبات قروض الاسكان المدرجة على قائمة الانتظار ومضاعفة سعر القرض هي خطوة تستحق الاشادة، وبدورنا نحث السلطة التنفيذية على الاستجابة لهذا المقترح من اجل معالجة واحد من اكثر ملفاتنا الوطنية ازدحاما بالاشكالات نتيجة شح الاراضي وارتفاع اسعار مواد البناء ومحدودية القروض المقدمة من وزارة الاسكان وعدم قدرتها على تلبية ومواكبة الظروف الاقتصادية، وان كانت وزارة الاسكان قد اعلنت مرارا عدم تمكنها من مضاعفة القروض نتيجة محدودية ميزانيتها، فإن الاستفادة من فوائض الميزانية المتأتية من ارتفاع اسعار النفط يمنح فرصة مواتية للكثير من الذين استلموا القروض ولم يتمكنوا من البدء في مشوار البناء المرهق والمكلف والمتصاعد يوما اثر يوم بسبب التضخم وتآكل العملة، حتى الوحدات السكنية المطروحة للبيع لا تنسجم مع القروض الاسكانية وليس بإمكان ذوي الدخل المحدود مضاعفتها عبر قروض بنكية اضافية، ان السكن العادي للمواطن العادي هو الذي وقع في المصيدة وتعذرت عليه كافة الحلول، فبعد ان التهمت مدن الرفاه الجديدة ومشاريع البنية السياحية والخدمية والترفيهية والاسكان الفاخر واغلب ان لم نقل جل المساحات الارضية والبحرية المتوفرة في هذا الوطن انعكس هذا التطور سلبا على محدودي الدخل، وحتى فئة الطبقة الوسطى ذات الدخول العالية نسبيا قد تراجع نصيبها من العقار والبناء نتيجة التطورات المتلاحقة في النشاط العقاري الذي لم يخلُ من المضاربات التي ساهمت هي الاخرى في ارتفاع اسعاره، وكنت قد اشرت في مقال سابق الى أن تشجيع دخول المستثمرين الاجانب الى هذا القطاع وسن القوانين المهيئة لتملك العقار بالنسبة لبلد صغيرة كالبحرين ما فتئت الجهات الرسمية تعلن عن ندرة الارض فيها قد جعل البحرين جنة للمستثمرين القادرين وناراً للمواطن غير القادرين، ان الحق في السكن حق اصيل واساسي، ويقول به الدستور ويلزم الدولة ولا يخلي مسؤولياتها عن هذا الجانب تحت اي ذريعة، بل ان الحكومة هي الملزمة بايجاد الحلول خصوصا مع صعوبة استملاكات الاراضي من قبل وزارة الاسكان وثبوت لا دستورية قانونها.

ايجاد الحلول للمشكلات الاسكانية مطلب شعبي ملح، وكثير من القروض والاراضي الممنوحة للمواطنين معطلة بسبب انعدام شروطها مع الواقع الجديد، وفي حين تعلو وتصعد ناطحات السكن الفاخر في وقت قياسي اعتمادا على تسهيلات المال الوفير نرى بطئا ومعوقات عديدة امام الاسكان الشعبي ومدنه وشوارعه ومتطلباته الجديدة.

اقتراح كتلة الاصالة بصب المال الجديد في خدمة المشاريع الاسكانية الاهلية المتعطلة والمتوقفة والمتراكمة منذ سنوات عديدة هو ما يجدر بالكتل السير على هديه بدلا من تضييع الوقت في المجادلات غير المجدية وغير المفضية الى نتيجة شعبية ملموسة.

ضمير الدبلوماسية الهادئة

سوالف

اسامة الماجد
osama122@alayam.com

الدبلوماسية وجه آخر للسياسة.. والسياسة وجه آخر للاقتصاد.. والاقتصاد هو عصب الحياة الذي تتأسس عليه جميع منظومات المجتمع المادية والفكرية.. وتأسيساً على ذلك.. فان تعاكساً جدلياً يأخذ تأثيره وتأثره في جميع بنى منظومات المجتمع الفوقية والتحتية!!

وتأخذ التحديات العالمية مساراتها الحضارية في جميع ميادين الإنشطة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وفقاً لايقاع العولمة وتأثيراتها العاصفة في حياة الامم والشعوب.. وهو ما ينعكس في حراك التضامن والتعاطف والتضافر تجاه قيم الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والمرأة، الأمر الذي يستدعي ضرورة ضخ دماء جديدة في الحياة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تجاوز القيم البالية في العادات والتقاليد والاعراف والمفاهيم الدخيلة على سماحة القيم الدينية والاسلامية وكل ما يعيق عجلة الحداثة والتحديث في المجتمع..

وقد ادرك وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الذي يُتشكل قلباً نابضاً في ضمير الدبلوماسية السعودية الهادئة ويدير دفة سفينتها بتعابير دقيقة مؤدبة واثقة هادئة!!

واذا كانت الدبلوماسية هي الظل الشفاف للسياسة فان سمو وزير الخارجية السعودي لا يحيد قيد انملة عن شفافية ظلها في توطين استقلالية مواطنتها في اداء دبلوماسي وطني واثق، يرى بأن المجتمع – اي مجتمع – لا يمكن ان يصفق بيد واحدة وانما يأخذ ايقاع تصفيقه الصحيح بيدي نصفيه من الرجال والنساء على حد سواء.. ولذا فقد أكد: بدبلوماسية واثقة لا غبار عليها «بأن المرأة السعودية ينبغي منحها الحق في قيادة السيارة» واضاف بأن فرض ذلك بالقوة غير مطلوب ان يأخذ فرضه على المجتمع من الحكومة.. وهو عين الصواب.. لان سيادة الفرض بالقوة والضغط والارهاب عليها ان تذهب الى غير رجعة، وان يحل محل سيادتها الفردية والدكتاتورية سيادة القانون.. تلاؤم ظرفي وحقوقي وانساني في التحولات التاريخية التي تدفع العولمة بتوجد قيمها الانسانية في تعدد وتنوع حياة الامم والشعوب على وجه الارض..

وقد عرف في قديم تاريخ المملكة العربية السعودية.. ان رفعت الجاهلية الظلامية عقيرتها بالرفض والتهديد والوعيد ضد ارادة الحكومة في فتح مدارس لتعليم البنات!! الا ان الرد الدبلوماسي الواثق اكد ان مدارس تعليم البنات واقع اختياري لمن اراد من الاسر ان يبعث بناته الى التعليم.. فان ابواب المدارس مفتوحة ولا اعتراض على من يرفض من الاسر عدم تعليم بناته.. الا ان عجلة تعليم البنات اخذت تدور وتدور ولم تمض مدة قصيرة حتى التحق بها جميع ركب المجتمع من النساء..

واحسب ان سمو الامير سعود الفيصل راح يستمد دبلوماسية الماضي في فتح مدارس تعليم البنات، مؤكداً للرأي العام بعد زيارة العامل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز الاخيرة الى لندن وهو يقول: «اعتقد انهن ينبغي ان يقدن السيارات.. وهذا الشأن يجب أن يكون قرار الاسر» تماماً كما كان القرار أسرياً في السابق لمن اراد ان يبعث بناته الى المدرسة ومن رفض!!

صم الناس

اسحاق يعقوب الشيخ

سيادة الفرض بالقوة عليها أن تذهب

الا ان الامر لم يتعد الا ان يقول: «ان الامر لا غبار عليه.. وعلى الدولة ان تضمن هذا الحق بقوة القانون لمن ارادت من النساء ان تقود السيارة».. وهذا ما يمكن تفسيره في نبض ضمير دبلوماسية الامير فيصل الوطنية والحريص على سمعة المملكة التي اصبحت عرضة لهجوم القوى المعادية.

حين قال للقناة الرابعة بالتلفزيون البريطاني: «عن نفسي.. اعتقد انهن ينبغي ان يقدن السيارة».

ولا يمكن فصل المسائل السياسية عن المسائل الاجتماعية.. فسياسة الدولة واجهزتها الادارية والاعلامية والدبلوماسية والسياسية هي التي تحرك المسائل الاجتماعية وتأخذ بيدها الى التطور والتجدد والتغير وتشذب قيمها وعاداتها وما علق بها من مخلفات القرون الوسطى.. تماماً كما تعاملت مع الاسر المتخلفة.. ودفعت بمدارس البنات الى عالم المعارف والعلوم الجامعية والاكاديمية!!

واذا كانت الدبلوماسية فن تحريك السياسة.. فان السياسة فن تحريك الشؤون الاجتماعية!!

المثقف البحريني وجدران التقاليد البالية!

أنا ابن أديب ومفكر بحريني، ووالدتي شاعرة مرموقة، وكنت ولازلت كاتب قصة قصيرة، وكان لي شرف الانتماء إلى بيتي الكبير أسرة الأدباء والكتاب. ولكنني أشعر ورغم كل ذلك الذوبان في الثقافة والأدب منذ نعومة أظافري ان سلوكنا نحو انفسنا ونحو بعضنا البعض مازال بعيداً عن المدنية الرفيعة والثقافة الانسانية او المثل العليا التي تزخر بها آداب الأمم. وتدعو اليها آراء المفكرين والادباء وتطبقها الشعوب، وتأخذ بها جماهير العالم المتمدن، حتى اصبحت وكأنها متأصلة في أخلاق الناس وطريقة تفكيرهم ومعاملاتهم ونظرتهم إلى الأمور.

لقد قلت لصديق عزيز على قلبي منذ أسبوع أنا لا ألوم المثقفين. فهم بذلوا مايستطيعون من جهد، بصراحة.... ماذا يمكن ان تفعل هذه المجموعة اذا كان تأثيرها ظل ضعيفاً، واذا كانت سائر الطبقات في مجتمعنا تنظر اليها نظرة الريب والحذر. وفي بعض الاوقات بنظرة الاستهتار واللامبالاة.. كيف لهؤلاء الأخوة المثقفين ان ينجاوبوا مع الناس وامامهم ابواب موصدة، وجدران رفيعة من التقاليد البالية، والعقول المتحجرة التي ترى في الأديب بأنه شيطان؟... نعم... ولهذا السبب في نظري اصبحت مجموعة المثقفين عندنا سلبية ومنغلقة على نفسها، بدلا من ان تكون ايجابية، وهذه الاشكالية جعلت ايضا البون شاسعا بين المثقفين ومستوى شؤوننا العامة التي نعيشها كل يوم، ولأجل هذا نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى معاول لهدم جدران هذه الحواجز التي تفرق بين طبقتي المثقفين الواعين وغير المثقفين الجاهلين. مع ان الثقافة متاحة للجميع وهي ليست من الشؤون الكمالية العسيرة المنال او الصعبة على ادراك المفاهيم الذكية المتقدة!!

والثقافة التي نعنيها هنا هي تلك الثقافة التي توسع مدارك الانسان وتفتح أذهانه وتجعله صاحب نظرة بعيدة انسانية واسعة. هذا النوع من الثقافة هو مطلبنا، وهو مايجب ان نجعله يعمم وينتشر بين سائر طبقات مجتمعنا حتى يكون تأثير قادة الفكر والثقافة فينا أبلغ وأبعد أثرا، وبذلك تضيق الهوة بين المثقفين وعامة الناس، ومن هنا أرى... ان المهمة التي تنتظر مفكرينا ومثقفينا وبالأخص في هذا الزمن الملوث بأنفاس مفكرين ودعاة الارهاب وأقزام الفكر الرخيص مهمة كبرى وصعبة، حيث يجب عليهم ان يذللوا الصعاب حتى يجعلوا لنشاطهم دويا ولإنتاجهم تأثيرا، بل ولدعواتهم الإصلاحية سبيلا للتحقيق، لأن الحقيقة تقول وفي كل عصر... ان المثقفين وان كانوا في كل بلد من بلدان العالم قلة قليلة ضئيلة، الا أنهم غالبا مايكونون مسموعي الكلمة، نافذي الرأي، يستطيعون ان يتركوا صدى قويا جبارا في جميع الأوساط.

وحدة القوى اليسارية والقومية البحرينية..

إضاءات

فاضل عباس
bumohd44@hotmail.com

اعتقد أن الجمعيات السياسية اليسارية والقومية البحرينية مازالت تعيش أجواء الحقبة الماضية وظروف العمل في السبعينات من القرن الماضي فهي لم تنتقل من العمل القائم على التنافس فيما بينها إلى التكامل الذي تفرضه الظروف الموضوعية للمرحلة، بل مازلنا نسمع شعارات ايديولوجية وسياسية، تزيد من المسافة بين تلك القوى ومن حالة الاحتقان، ولا تدعو إلى التفاؤل. وإذا ناقشنا بكل موضوعية جوهر الخلاف الحقيقي نجده ذا دلالة شكلية في بعيدة جداً عن الدلالة العملية والعلمية، فهناك من يطرح الأولوية في عمل أئتلاديساري في معارضة الحكومة ولذا في سبيل ذلك أن نتحالف مع القوى الإسلامية وهناك من يطرح ان الأولوية تكون في مواجهة خطر الإسلاميين والتمسك بالفكر اليساري باعباده المختلفة.

ونحن هنا لسنا في وارد أن نخطئ ايا من الفريقين ولكن ينبغي النظر إلى المسائل بدون الإرث التاريخي الثقيل، فكلا الفريقين يوجد عنده من الايجابيات الكثير فيما يطرح، ولكن لماذا لا يكون التوافق خارج هذين المنهجين؟ فلا يمكن لتيار يساري في هذه المرحلة أن يشكل رزماً في معارضة الحكومة بدون المعارضة الإسلامية ولا يمكن النظر إلى جميع حركات الإسلام السياسي بمنظار واحد وإعلان الحرب عليهم جميعاً، وفي المقابل فان القيم السياسية تخلق عقيدة سياسية تستمر لسنوات وتحافظ على الوحدة والتماسك الداخلي ولكنها بدون نطاق فكري واسع يجمع أعضاء التنظيم يتحول التنظيم إلى هرم هلامي يفقد الخصوصية اللازمة التي تقوم عليها الأحزاب.

لذلك فنحن اليوم نعيش في عالم يختلف عن السابق، ولكن مازالت توجد فيه مجموعة من السلوكيات التي يجب أن نجمع على التمسك بمقاومتها وهي الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والفقر والظلم و الفوارق الكبيرة بين الطبقات والحرمان وتوزيع غير عادل للثروة والتعدي على الحريات العامة والشخصية والفساد ومحاولة القوى المحافظة الإجهاض على المسار الديمقراطي فكل ذلك يستحق الإجماع عليه ومقاومته في وجه كل الجهات التي تساهم في القيام به، لذلك فان أولويات العمل والمواجهة تحددها المنطلقات السابقة العملية وليس التنظير بكافة أشكاله وهي بالتالي تشكل منطلق حقيقي لوحدة القوى اليسارية والقومية وبدون تنظير سياسي وايديولوجي يرهق الجميع لفترات طويلة من النقاش.

والجانب الآخر الموضوعي في قيام هذه الوحدة هي فقدان جميع التنظيمات اليسارية والقومية للقدرة على التحريك الجماهيري ليس لكونها لا تملك دقة وصحة الموقف والمبادئ ولكن لكونها تحلل وتشخص وفق رؤية بحاجة إلى إعادة نظر فيها وكذلك آليات ووسائل العمل الجماهيري التي لا تملكها وهو ما أدى بمجموعة من الانتهازيين السياسيين إلى التذاكي على الآخرين من حيث اللعب على الوتر الطائفي والتحريض وإشعال الفتن الطائفية باعتبارها الآلية الأنسب لهذه المرحلة فمن يشاء ان يكون له مكان تحت الخارطة السياسية فعليه ان يكون مع القوى الطائفية والتكفيرية، وهي معادلة ساذجة جداً وان صنعت مسيرة هنا أو مظاهرة هناك فهي لا تصنع أحزابا أو قادة يحترمهم التاريخ، بل طالبي سلطة مؤقتة ووفق ظروف المرحلة، وهو ما لا يعد نموذجاً في العمل السياسي.

فلا يمكن أن نكون حريصين على وحدة القوى اليسارية والقومية ونحن نضع الشروط والعراقيل امام قيام تكتل وطني ديمقراطي معارض ضمن نطاق المعارضة الوطنية والإسلامية، يستطيع إن يضع القوى الوطنية الديمقراطية على الطريق الصحيح فلا التمسك بالايديولوجية بشكل مطلق يصنع أحزابا قوية ولا رفض الايديولوجية المطلق يحقق البناء التنظيمي السليم، ومن هنا فان خيار المفاهيم الوسطية للقوى اليسارية والقومية والقائم على المنطلقات السابقة بعيداً عن التسميات الكبيرة التي لا تجد صداها في الشارع الشعبي يمكن ان تساهم في تحقيق هذه الوحدة.

أولويات العمل تحددها المنطلقات العملية وليس التنظير

كما انه لا يمكن القيام بوحدة للقوى الوطنية ضمن اعتبارات فكرية على حساب البعد السياسي، فالقوى اليسارية والقومية هي تاريخ من المعارضة السياسية فلا يجوز ان يطرح البعض قيام تكتلات تخالف هذه القاعدة التاريخية تبقى أولى خطوات هذه الوحدة هي وقف الهجوم التي تشنه بعض الأطراف على البعض الأخر في محاولة لإثبات صحة هذا الموقف أو ذاك، ولكنها في المقابل لا تحقق شيئاً على ارض الواقع وتزيد من الفجوة بين تلك التنظيمات.